

الوصول إلى العدالة المناخية

نشر في 13 يوليو 2020 الساعة 13 و 19 دقيقة

حرر الموقـع



بـقلم: الرشيد منتصر

مراكش

تركت قضية تغيير المناخ للعلماء لعقود من الزمن ولهم الفضل في ذلك، فقد أعطونا الإشارة القوية التي تحتاجها ومفادها بأن هناك تغير في المناخ وأنه ناجم عن قرارات وأفعال بشرية. وما يbedo لنا بوضوح أنه المسألة الأكثر إلحاحاً هو أنها من صنع البشر وأنها تؤثر على الناس ويجب حلها من قبل الناس. والتأثيرات الاجتماعية بقدر ما هي مادية، والحلول قانونية بقدر ما هي تقنية ، لكن العالم يعمل بشكل غير ثابت على تحقيق التوازن والعدالة تجاه المناخ. وهذا يجعلنا نطرح الأسئلة التالية: هل لدينا حلول كافية للتخلص من هذه المشكلة؟ وهل لدينا الأفكار الكافية لتحقيق العدالة المناخية ؟

العالم يتقدم إلى الأمام من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي. ولكن على الرغم من هذه الخطوات المذهلة في العلوم والتكنولوجيا والخطوات غير المحدودة القادمة، ما زلنا نواجه إلحاحاً شديداً وهو أحد أهم العناصر في جدول أعمال الحياة الحديثة. يؤثر تغيير المناخ بشكل مذهل على حياتنا اليومية بطرق عديدة، فهو يؤثر على صحة الإنسان والبنية التحتية وأنظمة النقل، وكذلك الطاقة والغذاء وإمدادات المياه بينما نحن لا نزال نبحث عن الوسائل الصحيحة لمعرفة الحلول.

وبينما نعمل على اتفاقية راسخة ومشتركة، تنضم جميع الدول إلى قضية مشتركة وتبذل جهوداً طموحة ، مثل الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن في حدود 2-1.5 درجة مئوية فقط فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. يمكننا العمل على مكافحة تغيير المناخ والتكييف مع آثاره مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك. نحن بحاجة إلى النظر في نفس الوقت إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك القانونية الأخرى من مجالات حقوق الإنسان والقوانين في محاولة لملء العلاقة غير المؤكدة بين الجهات الفاعلة المحلية المنفصلة والقادة العالميين.

يجب أن يكون لدى كل واحد منا شعور بأن تغيير المناخ ليس مجرد قضية مناخية بل هو أيضاً قضية تنمية عميقة الجذور، وقضية اقتصادية، وقضية حقوق، وقضية قانونية. لذلك ، يجب أن يستند أي نهج لإيجاد حل قانوني وعادل على جميع جوانب القانون ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث يسمح هذا النهج لجميع قطاعات المجتمع المدني والأفراد بتقديم مقتراحاتهم والتعبير عن أفكارهم إلى حكوماتهم.

وبما أننا جميعاً ينبغي أن نؤمن بأن الحل العالمي ليس مجرد مشكلة لصنع القرار الذين يعملون على المستويات الدولية، بل إن الحلول التي ستغذى التغييرات التي تحتاجها تأتي من المجتمعات المحلية ورجال الأعمال والنساء والشباب وصغار المزارعين والباحثين والعلماء ومخططي المدن وأولئك الذين يمتلكون المعرفة الأصلية. وهذا يتطلب التزاماً قوياً وثقة ثابتة بالسكان المحليين من أجل دعم إجراءاتهم في تنفيذ المبادرات البيئية وتمكينهم من الاعتماد على التخطيط التشاركي كمبدأ – وهو أمر يعجل بشكل رائع معالجة أي مشكلة بطريقة جماعية. والأهم من ذلك هو أن الشركاء الأساسيين الذين ينبغي ألا يدعموا هذا النهج تقنياً فقط وإنما ينجزونه ولكنهم أيضاً يقفون مالياً جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة في هذه المجتمعات المحلية والإستثمار مباشرةً فيها، هم الشركات الرئيسية، خاصة أولئك الذين يساهمون بشكل مباشر في التلوث.

الحقيقة هي أن قضية المناخ الحالية تبدو بعيدة عن الحل، ولكن الواقع هو أن لدينا طرق سريعة وفعالة للقيام بذلك ، وهي تنعكس في الخطوات التالية.

لا يمكن للعالم أن يستجيب بشكل مناسب لتغيير المناخ ما لم نعطي الأشخاص الأكثر تأثراً صوتاً، ونستمع إلى حلولهم ونمكّنهم من العمل. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي التخطيط المجتمعي واجتماعات النهج التشاركي التي تعكس تماماً ما يحملونه في قلوبهم، آخذين بعين الاعتبار مبدأ مؤسسة الأطلس الكبير (HAF) كمثال. تقوم هذه المؤسسة - بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - بتنفيذ برنامج بناء القدرات من مزارع إلى مزارع الذي يهدف في المقام الأول إلى الحد من الفقر من خلال التنمية الزراعية. يدعم البرنامج صغار ملاك الأراضي في المناطق الريفية بالمغرب لكسب دخل أكبر بطريقة مستدامة بيئياً واقتصادياً.

علينا أن نحول نظامنا الاقتصادي الحالي إلى نظام قائم على إنتاج واستهلاك منخفض الكربون حتى نتمكن من خلق تنمية مستدامة شاملة. علاوة على ذلك ، علينا أن نتعامل مع المخاطر التي يشكلها تغيير المناخ والتي تشكل تهديداً خطيراً للطبيعة والناس ، الآن وفي المستقبل ؛ الاستثمار في الحلول المعقولة ؛ وبناء مبادرات وبرامج بيئية محلية توحد جميع القطاعات المجتمعية في تصميمها وإدارتها. وبإضافة إلى ذلك ، يمكن أن توفر الأطر القانونية القوية اليقين لضمان الشفافية وطول العمر والمصداقية والتنفيذ الفعال لسياسات المناخ والسياسات ذات الصلة. هذه خطوات ضرورية لحماية هؤلاء الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من تأثيرات تغيير المناخ ، فالأشجار لا يمكنها أن تزرع نفسها ، وهذه فرصة عمل. لذلك ، فإن هذا سوف يعالج المشاكل الاجتماعية والتنمية والبيئية.

الرشيد منتصر من إقليم الرحامنة بالمغرب ، وهو مدير مؤسسة الأطلس الكبير لبرنامج USAID Farmer-to-Farmer. كان عضواً في اللجنة التحضيرية لقمة الأمم المتحدة الأولى للشباب حول المناخ في نيويورك سنة 2019.

LinkedIn

WhatsApp

Pinterest

ارسال ايميل

Twitter

Facebook



إشترك بالقائمة البريدية لكواليس اليوم لتتوصل بكل الجديد عبر البريد الإلكتروني

اكتب البريد الإلكتروني الخاص بك...

اشتراك